الأمم المتحدة

A/61/374

الجمعية العامة

Distr.: General
22 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في نيبال، بما فيها التعاون التقني

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في نيبال، بما في ذلك التعاون التقني، المقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٨/٢٠٠٥.

* تأخر تقديم التقرير لكي يظهر أحدث المعلومات وبسبب المشاورات.

161006 161006 06-53231 (A)

موجز

قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تقريرها عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في نيبال، بما فيها التعاون التقني، إلى الجمعية العامة (A/60/359)، وهو يشمل الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد غطى تقرير لاحق قدم إلى لجنة حقوق الإنسان الفترة الممتدة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (E/CN.4/2006/107). ويتناول أحدث هذه التقارير، وهو التقرير الحالي، بالبحث أوجه التحسن التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في نيبال منذ الاحتجاجات التي شهدها نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بالإضافة إلى ما يستمر وقوعه من انتهاكات. ولا تزال هناك تحديات كثيرة تتعلق بالتمسك باحترام حقوق الإنسان وتعزيز ذلك، يتعين التصدي لها في المديين القصير والطويل، ومن بينها الإفلات من العقاب والممارسات التمييزية المتجذرة وضروب أخرى من الممارسات المسيئة التي تتعرض لها المجموعات الضعيفة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – السياق	٥-١٧	٥
ألف – حركة احتجاج نيسان/أبريل	٥-٧	٥
باء – التطورات السياسية ذات الصلة	٨-٩	٦
جيم – الآثار على حقوق الإنسان	١٠-١١	٧
دال – حقوق الإنسان وعملية السلام	١٢-١٧	٧
ثالثا – احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	١٨-٤٨	١٠
ألف – سلوك قوات الأمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان	١٨-٢٤	١٠
باء – الاعتقال	٢٥-٣٠	١٢
جيم – الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحقوق الإنسان	٣١-٤٤	١٤
دال – الاعتداءات التي تقوم بها جماعات مسلحة أخرى	٤٥-٤٨	١٧
رابعا – المساءلة	٤٩-٦٥	١٨
خامسا – التشريد الداخلي	٦٦-٧٠	٢٣
سادسا – الاستبعاد/التهميش الاجتماعي	٧١-٧٧	٢٤
سابعا – خاتمة	٧٨-٨٠	٢٦

أولا – مقدمة

١ – قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى الجمعية العامة تقريرها عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في نيبال، بما فيها التعاون التقني (A/60/359) الذي غطى الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٥ حتى ٣١ آب/أغسطس. وأعدت المفوضة السامية تقريرا لاحقا قدم إلى لجنة حقوق الإنسان، شمل الفترة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (E/CN.4/2006/107).

٢ – ومنذ تقديم هذين التقريرين الأخيرين، حدثت تطورات مهمة كان لها تأثيرها على حالة حقوق الإنسان، وقد سارعت من وتيرتها المرحلة الأخيرة من حركة الاحتجاج التي بدأها ائتلاف الأحزاب السبعة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد أسفرت حركة الاحتجاج عن وقف العمليات العسكرية الدائرة في إطار الصراع، وإعادة الحقوق الديمقراطية، وتغيرات سياسية مهمة أخرى، بالإضافة إلى الشروع مجددا في محادثات السلام بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وطلب الطرفان إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجالات إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، وانتخابات الجمعية التأسيسية ورصد وقف إطلاق النار، واستمرار رصد حالة حقوق الإنسان.

٣ – ويفحص هذا التقرير تأثير حركة الاحتجاج على حالة حقوق الإنسان وما أسفر عليه ذلك من تغييرات سياسية، بالإضافة إلى مسائل رئيسية في مجال حقوق الإنسان تحتاج إلى المعالجة في إطار مسيرة عملية السلام التي لا تزال تتسم بالهشاشة. ويستند التقرير إلى المعلومات المجمعة في سياق أنشطة الرصد والتحقيق التي تقوم بها المفوضية في كامل أنحاء البلاد، بما في ذلك عقد مجموعة واسعة من الاجتماعات مع السلطات وقوات الأمن، ومسؤولي الحزب الشيوعي النيبالي الماوي وممثلي المجتمع المدني، والضحايا والأسر. ومنذ وقف إطلاق النار، كثف موظفون من المكاتب الإقليمية الأربعة التابعة للمفوضية – في بيراتناغار، وكاتماندو، وبخاري، ونيبال لغونغ، ومكتبها الفرعي الجديد في داديلدورا، سفرهم إلى مقاطعات وقرى كثيرة. وتمتعت المفوضية بصفة عامة بتعاون السلطات ومسؤولي الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. بيد أن عدم ورود ردود على مجموعة من الرسائل الموجهة إلى الحكومة وإلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي كان مبعثا لخيبة أمل المفوضية. وفضلا عن ذلك، واصل الجيش النيبالي رفضه لإتاحة الفرصة للحصول على وثائق تتعلق بالتحقيقات العسكرية وإجراءات المحاكمات العسكرية، في حالات إساءة المعاملة. ولا يزال مناخ الإفلات من العقاب السائد في نيبال يشكل التحدي الأوحد الأشد استعصاء الذي يجابه حقوق الإنسان.

٤ - وقدم التقرير إلى الحكومة وإلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في ٤ أيلول/سبتمبر، وأبدى كلاهما تعليقاته.

ثانيا - السياق: حركة احتجاج نيسان/أبريل، والتطورات السياسية ذات الصلة، وآثارهما على حقوق الإنسان

ألف - حركة احتجاج نيسان/أبريل

٥ - في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شرع ائتلاف الأحزاب السبعة في إضراب لعدة أيام، تحول بعد ذلك إلى حركة احتجاج دامت لمدة ١٩ يوما، ذات أبعاد غير مسبوقة (وتعرف هذه الحركة بحركة جانا اندولان، أو الحركة الشعبية). وحاولت الحكومة منذ البداية منع وقوع الاحتجاجات، وفرضت قيودا شديدة على الحق في حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات. وأعلن فرض حظر على الاجتماعات العامة داخل الطريق الدائري لكاتماندو، كما فرض حظر تجول من ٥ نيسان/أبريل. وفرضت تدابير مشابهة في مدن أخرى. وقد اتُخذت هذه الإجراءات، وفقا لما ذكره وزير الداخلية، للحيلولة دون ''تسرب'' عناصر الحزب الشيوعي النيبالي الماوي إلى كاتماندو. ووصف الوزير إعلان وقف إطلاق نار لاحق من طرف الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بأنه ''خدعة''. ووُضع بضع مئات من قادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني رهن الحبس الاحتياطي، بموجب قانون الأمن العام (على غرار ما وقع في كانون الثاني/يناير - انظر E/CN.4/2006/107، الفقرة ٧٩ و A/60/359، الفقرة ١٥)، بالإضافة إلى عدة أشخاص آخرين، بمن فيهم بعض الأحداث، الذين احتجزوا لفترات قصيرة.

٦ - وعاق فرض حظر التجول والاعتقالات القيام بالاحتجاجات التي كان مخططا القيام بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولكن نشطاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تحدوا، في نيسان/أبريل، أوامر الحظر، وخرجوا إلى الشوارع بعشرات الآلاف. وخلافا لما كان عليه الحال في احتجاجات ائتلاف الأحزاب السبعة السابقة، تمت هذه الاحتجاجات بتفاهم ضمني مع الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وبدعم منه. وانتشرت الاحتجاجات في كامل أنحاء البلاد، وأمكن لقادة عديدين تلافي الوقوع رهن الاعتقال، وواصلوا تنظيم الاحتجاجات دون أن يكونوا بالضرورة حاضرين فعلا أثناء وقوعها.

٧ - وفي بعض الأحيان، واجهت قوات الأمن - الجيش الملكي النيبالي (غُيِّر اسم الجيش الملكي النيبالي ليصبح الجيش النيبالي، في ١٨ أيار/مايو)، وقوة الشرطة المسلحة (وهي قوة شرطة شبه عسكرية)، وشرطة نيبال - الذين نشروا لقمع الاحتجاجات، مهمة صعبة

فيما يخص تفريق مجموعات المتظاهرين العنيفة التي كانت عاقدة العزم على تدمير الممتلكات العامة. وتعرض أفراد عديدون من أفراد الشرطة لإصابات جراء قذف المتظاهرين لهم بالحجارة. بيد أنه تم أيضا تفريق تجمعات احتجاج سلمية كثيرة أيضا. ووقعت اشتباكات عديدة نتيجة استفزازات قوات الأمن التي كانت تحاول تفريق المتظاهرين الذين كانوا يمارسون حقهم في حرية الاجتماع. وخلصت المفوضية إلى الاستنتاج، استنادا إلى رصدها للمظاهرات طوال فترة التسعة عشر يوما، والتحقيقات اللاحقة في الوفيات الثماني عشرة التي وقعت، إلى أن جميع فروع قوات الأمن مسؤولة عن الاستخدام المفرط للقوة. وقد أفيد بأن ما يزيد على ٠٠٠ ٤ من المتظاهرين قد تعرضوا لإصابات، من بينهم العديد من الأطفال. وفي حين أن الإصابات لا تعود جميعها إلى ممارسة قوات الأمن للعنف، فقد أُصيب أفراد عديدون جراء الاعتداء عليهم بالهراوات، وتعرضهم للرصاص الحي والأعيرة المطاطية، بالإضافة إلى إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة.

باء – التطورات السياسية ذات الصلة

٨ – تواصل انتشار الاحتجاجات، ووصل عدد الأشخاص الذين تحدوا حظر التجول وحظر عقد الاجتماعات، كليهما، ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ورفض ائتلاف الأحزاب السبعة دعوة من الملك لترشيح رئيس وزراء ليقوم بتشكيل حكومة في ٢١ نيسان/أبريل. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، عشية ما كان يتوقع أن يكون أكبر مظاهرة تشهدها كاتماندو، ووسط شواغل شديدة بشأن الاستجابة المحتملة لقوات الأمن، أعلن الملك غيانغاياندرا إعادة تنصيب مجلس النواب. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عيّن الملك الشخص الذي اختاره ائتلاف الأحزاب السبعة بالإجماع، وهو زعيم الكونغرس النيبالي، غيريا باساد كويرالا، رئيسا للوزراء. وفي اليوم التالي، اجتمع مجلس النواب للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢، وتم تشكيل حكومة ائتلاف بقيادة ائتلاف الأحزاب السبعة.

٩ – ولوحظ بشكل فوري طروء تحسن على حالة حقوق الإنسان بعد تكوين الحكومة الجديدة. وأعيدت حريات تكوين الجمعيات والتعبير والاجتماع إلى حد كبير، ورفعت أوامر الحظر على المظاهرات، باستثناء منطقة واحدة في كاتماندو. وأطلق خلال بضعة أيام سراح جميع المحتجزين السياسيين الذين كانوا رهن الحبس بموجب قانون الأمن العام. وأعلن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر في ٢٦ نيسان/أبريل، كما أعلنت الحكومة وقفا لإطلاق النار لأجل غير مسمى، في ٣ أيار/مايو. واتفق الطرفان، في ٢٦ أيار/مايو، على مدونة سلوك تتكون من ٢٥ نقطة. ونجم عن وقف إطلاق النار قيام الجيش النيبالي وجيش التحرير الشعبي، بوقف عملياتهما الهجومية. ومنذ ذلك التاريخ، قصر الجيش

النيبالي تحركاته على الدوريات الروتينية حول الثكنات، والإبقاء على بعض نقاط التفتيش وبعض دوريات الشوارع في كاتماندو. وبقي جيش التحرير الشعبي في ''المناطق القاعدية'' للحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وأنشأ بعض المعسكرات المؤقتة في مناطق أخرى.

جيم - الآثار على حقوق الإنسان

١٠ - أفضى وقف الأعمال القتالية إلى اختفاء الانتهاكات المتعلقة بالصراعات، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القانون، والاحتجاز، والتعذيب، وإساءة المعاملة في الثكنات العسكرية لأولئك الذين يشتبه بوجود علاقات لهم مع الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وتوقفت أيضا انتهاكات القانون الإنساني الدولي. (نشرت المفوضية في آذار/مارس دراسة بعنوان تحقيقات في انتهاكات القانون الإنساني الدولي في سياق الهجمات والاشتباكات المتبادلة بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وقوات الأمن الحكومية استنتاجات وتوصيات كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٦). وشهدت سنة ٢٠٠٥ انتهاء نمط الاختفاءات الطويلة الأمد الذي سيطر على السنوات السابقة. وأطلق سراح سجناء عديدين كانوا رهن الحبس الاحترازي بموجب مرسوم مكافحة الأنشطة الإرهابية والمخلّة بالنظام والمعاقبة عليها، بسبب الاشتباه بأنهم أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، أو متعاطفون معه (انظر A/60/359، الفقرة ١٦)، أو الذين كانوا قد وجهت إليهم اتهامات، ومن بين هؤلاء العديد من الأحداث المتهمين بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

١١ - بيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة فيما يتعلق بالتمسك باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي بحاجة إلى أن يتم التصدي لها، في المديين القصير والطويل، بما في ذلك تواصل الانتهاكات، والإفلات من العقاب، فضلا عن الممارسات التمييزية المترسخة، والممارسات المسيئة الأخرى، المرتكبة ضد المجموعات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات الإثنية.

دال - حقوق الإنسان وعملية السلام

١٢ - لكي يتسنى تحقيق سلام مستدام في نيبال، لا بد لحقوق الإنسان أن تكون عاملا أساسيا يتخلل عملية السلام بكاملها. وقد أفضت المحادثات بين ائتلاف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي إلى عقد مجموعة من الاتفاقات بين الطرفين، تضمن بعضها إشارات ذات طبيعة عامة إلى حقوق الإنسان. وأعرب الجانبان في ''رسالة التفاهم''، المتكونة من اثنتي عشرة نقطة، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عن التزامهما ''بالاحترام الكامل لمعايير وقيم حقوق الإنسان''. ويشير ثلثا أحكام مدونة السلوك المتعلقة

بوقف إطلاق النار، المشوبة صياغتها بعدم الوضوح، إلى القانون الإنساني الدولي وشواغل حقوق الإنسان. ويتضمن اتفاق من ثمان نقاط مبرم بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي (موقّع عليه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) التزاما عاما ''بالمعايير والقيم الديمقراطية، بما في ذلك تبني نظام تنافسي متعدد الأحزاب، وبالحقوق المدنية، والحقوق الأساسية، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، ومفهوم سيادة القانون''. بيد أن أيا من هذه الاتفاقات لا يحتوي على تدابير محددة لتحقيق هذه الأهداف، أو يشمل أية إشارات محددة إلى الأطفال المتضررين جراء الصراع.

١٣ - واتفقت أيضا أفرقة المفاوضات بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي على تشكيل لجنة لصياغة دستور مؤقت (تعرف فيما بعد بـ ''لجنة الصياغة'')، شرعت في أعمالها في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبعد احتجاجات واسعة النطاق تتمثل في أن هذه اللجنة المتكونة من ستة أعضاء، جميعهم من الذكور، والتي يقودها أحد قضاة المحكمة العليا السابقين، لا تمثل الجميع تمثيلا كافيا، أضيف عشرة أعضاء آخرين (من بينهم أربعة نساء ومندوب عن طائفة الداليت). وعلى الرغم من أن الدستور المؤقت سيُعمل به فقط حتى تتم صياغة دستور جديد من طرف جمعية تأسيسية، فإنه يمثل فرصة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. وقد قدمت المفوضية توصيات إلى لجنة الصياغة من شأنها تعزيز أحكام حقوق الإنسان الحالية، وذلك فيما يخص الحق في الحياة؛ والقوانين الجنائية ذات الأثر الرجعي، والعفو؛ وعدم التعرض للتعذيب والاعتقال أو الاحتجاز بشكل تعسفي (بما في ذلك حالات الاختفاء)؛ والحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة وعدالة الأحداث واستقلال القضاء. وتلقت اللجنة أيضا توصيات من المجتمع المدني. وفي ٢٥ آب/أغسطس، قدمت لجنة الصياغة المشروع الذي أعدته إلى الأطراف للشروع في مناقشات بشأن المسائل الرئيسية المتبقية، بما في ذلك وضع النظام الملكي، وطبيعة أية حكومة وبرلمان مؤقتين، والعملية المفضية إلى تشكيل جمعية تأسيسية.

١٤ - وبموجب اتفاق تم التوصل إليه في ١٥ حزيران/يونيه، أنشئت لجنة رصد وطني لمدونة السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار، تتكون من ٣١ عضوا (تعرف فيما بعد بـ ''لجنة الرصد الوطنية'')، وتضمن الاتفاق طلبا إلى المفوضية بتقديم المساعدة، بالإضافة إلى القيام برصد حالة حقوق الإنسان. وعلى غرار ما عليه الحال بالنسبة لمدونة السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار نفسها، تفتقر صلاحيات لجنة الرصد الوطنية إلى الوضوح والتحديد. وشرعت لجنة الرصد الوطنية في القيام بزيارات ميدانية، ولكنها تفتقر إلى الموارد، كما أنها بحاجة إلى تأكيد مصداقيتها باعتبارها لجنة رصد مستقلة. ولم يتم حتى الآن إنشاء لجنة مشتركة، تضم ممثلين عن الحكومة وعن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، تكون لجنة الرصد الوطنية مسؤولة أمامها، ويعهد إليها بمهمة ضمان وضع توصيات لجنة الرصد الوطنية موضع التنفيذ.

١٥ - وفضلا عن ذلك، هناك مشاريع اتفاقات ثلاثة أخرى قيد المناقشة بين الطرفين، وهي: اتفاق بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومشروع اتفاق لوقف إطلاق النار، ومقترح بإنشاء مجالس سلام محلية على مستوى المقاطعات. وقد أعدت مشاريع الاتفاقات هذه لجنة سلام تتكون من عشرة أطراف، أنشأتها الحكومة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتشير جميع المشاريع إلى حقوق الإنسان وآليات الرصد. وقدمت المفوضية تعليقات إلى لجنة السلام، وإلى الطرفين، في ٧ آب/أغسطس، تبرز فيها ضرورة توضيح الولايات والصلاحيات وإجراءات العمل للآليات المختلفة الحالية، أو المقترحة، لرصد حقوق الإنسان، والعلاقات فيما بينها، تلافيا للتداخل واحتمال تضارب المهام. وأوصت المفوضية أيضا، في جملة أمور، أنه يتعين على الطرفين ضمان توفير التمويل الكافي لأية آليات لرصد حقوق الإنسان، مع وجود محققين متفرغين للعمل معها، وموظفين يتسمون بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية.

١٦ - وتسلم مشاريع الاتفاقات بدور لجنة حقوق الإنسان الوطنية، دون تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بعملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمات المجتمع المدني توجيه انتقادات حادة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بسبب الطريقة التي عين الملك بها الرئيس والمفوضين في أيار/مايو ٢٠٠٥. وأعربت عدة منظمات لحقوق الإنسان عن وجهة نظر مفادها أن اللجنة لا تتسم بالاستقلالية، وأنها تضع قيودا على تعاون هذه المنظمات معها. واستقال الرئيس والمفوضون في نهاية الأمر، في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ووفقا لما ينص عليه مشروع الدستور المؤقت، ستصبح لجنة حقوق الإنسان الوطنية هيئة دستورية. وفي اجتماعات عديدة عقدت مع المسؤولين الحكوميين، واصلت المفوضية ممارسة ضغوطها من أجل اتسام عملية التعيينات بالشفافية والطابع الاستشاري. وحثت المفوضية على أنه لا ينبغي تعيين هؤلاء المفوضين على أساس الانتماءات الحزبية السياسية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلالية اللجنة، وضرورة عدم خضوعها للأهواء الحزبية، وحثت كذلك على أنه ينبغي للتعيينات أن تتسم بتمثيل متوازن للتنوع الجنساني والإثني في المجتمع النيبالي.

١٧ - واعترافا من المفوضية بالدور الرئيسي الذي ينبغي لمؤسسة حقوق إنسان وطنية تتسم بقوتها واستقلاليتها وفعاليتها أن تقوم به، واصلت تقديم المساعدة للجنة خلال عام ٢٠٠٦. وباعتبار لجنة حقوق الإنسان الوطنية تمثل أكبر جهة رصد منفردة لحقوق الإنسان في نيبال، يمكن لها أن تقوم بدور أساسي في رصد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان لعملية السلام ووضع مدونة السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار موضع التنفيذ.

ثالثا – احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

ألف – سلوك قوات الأمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان

١٨ – كان لتنصيب الحكومة الجديدة، إضافة إلى إعلانات وقف إطلاق النار، أثر هام وإيجابي على سلوك قوات الأمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لكن هذه المكتسبات تظل متذبذبة. ويعد الضعف المؤسسي، وكذا الحاجة إلى الإرادة السياسية اللازمة لغرس مهنية قائمة على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، تحديين تنبغي مواجهتهما.

١٩ – فدور الجيش – والحاجة إلى إخضاعه للمراقبة والفحص المدنيين التامين – إحدى أكثر القضايا المثيرة للتراع في عملية السلام والتي قد يكون لها أثر هام على إخضاعه للمساءلة. ويبقى غياب المساءلة أحد أهم شواغل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يخص الجيش النيبالي. وكما أُشير إلى ذلك سابقا، فقد تراجعت انتهاكات الجيش النيبالي للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان – التي كانت متصلة بالصراع أساسا – بشكل مثير. وذكرت التقارير بعض الاعتداءات المتفرقة، منها مزاعم بالاغتصاب والعنف الجنسي وقتل مجموعة من المتظاهرين في نيسان/أبريل. وأعربت مفوضية حقوق الإنسان للجيش النيبالي عن قلقها من الممارسة غير القانونية المتمثلة في إرغام الأفراد الذين كانوا معتقلين سابقا في ثكنات الجيش النيبالي على الحضور بشكل منتظم بعد إطلاق سراحهم. وفي أواخر آب/أغسطس، كانت المحكمة العليا تنظر في عريضة لوضع حد لهذه الالتزامات ولإلغاء أية تصريحات وقع عليها المعتقلون عندما كان يحتجزهم الجيش النيبالي. وفي حالة معزولة، قاد نقيب من الجيش النيبالي من كتيبة بايرابنات خارج دوامه الرسمي ما يقارب عشرين جنديا مسلحا في هجوم على محطة للشرطة النيبالية في كاتماندو في ٢٩ تموز/يوليه، فأطلقوا معتقلا واحدا وخطفوا وضربوا ثلاثة ضباط شرطة. نجم الحادث عن مشادة مرورية بسيطة. تم إنشاء لجنتي تحقيق منفصلتين للتحقيق في هذه القضية، واحدة تحت إشراف وزارة الداخلية والثانية تحت إشراف الجيش النيبالي. وأبلغت الحكومة مفوضية حقوق الإنسان أن النقيب طرد من الجيش وعوقب بسنة حبسا. ومُنعت مفوضية حقوق الإنسان من الوصول إليه، في انتهاك لاتفاقها مع الحكومة. وباشرت الشرطة النيبالية تحقيقا جنائيا في حق مدني كان يرافق الضابط لكن ليس ضد نقيب الجيش النيبالي.

٢٠ – وفي هذه المرحلة الانتقالية، أصبح الدور الحاسم للشرطة النيبالية بوصفها وكالة إنفاذ القانون الرئيسية الواجهة، لكن ما زالت تواجهها العديد من التحديات كمؤسسة. تم تدمير العديد من مراكز الشرطة أو هجرها خلال الصراع بعدما قُتل أفراد الشرطة أو تعرضوا للتهديد. وتمت إعادة نشر الشرطة في ٧٢ مركزا، وفقا للحكومة، لكن الشرطة النيبالية غير

قادرة أو غير راغبة في تلبية الحاجة إلى إعادة تأسيس العديد من مراكز شرطة سابقة أخرى، وكثيرا ما يمنعها من ذلك الحزب الشيوعي النيبالي (ماوي). وسرعان ما برز غياب أعمال الشرطة الفعالة في المناطق الريفية كتحدي رئيسي لحقوق الإنسان في إطار وقف إطلاق النار. وأعطت مفوضية حقوق الإنسان أولوية للتحقيق في التقارير الواسعة الانتشار عن أعمال الإكراه التي تتخذ صبغة عنيفة في كثير من الأحيان التي تقوم بها الكوادر المحلية للحزب الشيوعي النيبالي من أجل حفظ ''القانون والنظام''. وقد سهل الضعف الظاهر للشرطة وعدم تحركها في كثير من الأحيان توسع أنشطة ''إنفاذ القانون'' التي يقوم بها الحزب الشيوعي النيبالي و ''محاكم الشعب'' إلى مقار المقاطعات.

٢١ - وما فتئت مفوضية حقوق الإنسان تدافع بشكل منهجي عن الأفراد الذين يعتقلهم الحزب الشيوعي النيبالي من أجل إطلاق سراحهم أو تسليمهم إلى الشرطة. وفي العديد من الحالات، رفض الحزب القيام بذلك. لكن في مناطق أخرى، كان أكثر استعدادا لتسليم المجرمين المشتبه في ارتكابهم جرائم إلى الشرطة النيبالية. وفي الوقت نفسه، كللت بالنجاح في بعض الأحيان طلبات الحزب الشيوعي تسلم متهمين من الشرطة النيبالية أو نجح في تعليق تحقيقات الشرطة النيبالية في بعض القضايا. وعند طرح السؤال مباشرة على الشرطة النيبالية عن هذا النمط، تقول إن رفضها القيام بإجراءات حتى ضد الاعتداءات الخطيرة التي يقوم الحزب الشيوعي النيبالي يعود إلى خوفها مما قد يحمله التغيير السياسي المقبل وكذا عدم وجود توجيه سياسي ملائم من الصعيد المركزي.

٢٢ - ولم تبرز قضية الدور المقبل لقوات الشرطة المسلحة فقط بسبب دورها في نيسان/أبريل، وإنما برزت من جديد عقب استخدامها المفرط للقوة في تاتوباني، بمقاطعة سيندوبالتشوك في ٣٠ تموز/يوليه، عندما واجهت دورية لقوات الشرطة المسلحة متمركزة على الحدود النيبالية الصينية متظاهرين عنيفين بالذخيرة الحية، فقتلت أحد المارة وجرحت آخرين عدة. وأحجمت الشرطة النيبالية عن التدخل. تمت مباشرة تحقيقين داخليين لقوات الشرطة المسلحة ووزارة الداخلية، وأوصت قوات الشرطة المسلحة حسبما ذكرت التقارير بإجراءات تأديبية والتعويض. وإضافة إلى مسؤولية قوة الشرطة المسلحة في هذه الحالة المحددة، فإن مفوضية حقوق الإنسان قلقة من مواصلة تكليف قوة الشرطة المسلحة بمهام أعمال الشرطة بالرغم من غياب واضح ومعترف به للتداريب اللازمة للقيام بهذا الدور. وقد تناول تدريب مفوضية حقوق الإنسان لفائدة قوة الشرطة المسلحة قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الملائم للقوة، لكن دور القوة في إنفاذ القانون يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

٢٣ - وتمثل المرحلة الانتقالية تحديا ضخما لكفالة حماية حقوق الإنسان من خلال أعمال الشرطة الملائمة والإدارة الفعالة للعدالة. وتشير المؤشرات الحالية إلى أن الكثير من السكان المدنيين ما زالوا محرومين من هذه الخدمات العامة الأساسية التي تعد أساسية لحماية حقوق الإنسان، لأن الدولة تعوزها القدرة، وفي أوقات معينة الإرادة، للاضطلاع بمهام إنفاذ القانون والمهام القضائية، حتى في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة الحزب الشيوعي من قبل. ويوشك هذا الفراغ الأمني أن يملأ بعدد من الطرق: من خلال أخذ الطوائف المحلية لـ ''العدالة'' بأيديها - كما حدث سلفا في عدة حالات وأدى إلى نتائج كارثية؛ ومن خلال نظام ''عدالة الشعب'' التعسفي وأحيانا العنيف الذي يعتمده الحزب الشيوعي النيبالي؛ ومن خلال استغلال العناصر الإجرامية أو جماعات الجريمة المنظمة التي قد يكون يجري التلاعب سياسيا ببعضها؛ وكذا من خلال مجموعات الأمن الأهلي.

٢٤ - وتبقى صلاحية كل من الشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة في التعامل مع السيطرة على الحشود و في نفس الوقت احترامها لحقوق الإنسان احتراما كاملا تحت الفحص الدقيق لمفوضية حقوق الإنسان. ومنذ نيسان/أبريل، وثقف مفوضية حقوق الإنسان مزيدا من الأمثلة في كاتماندو تسببت فيها هجمات بعصي الشرطة في جروح في الرأس وفي أماكن أخرى للمتظاهرين. وفي الوقت نفسه، تمكن المتظاهرون العنيفون - ومن بينهم العديد من الشباب- الذين كانوا يرمون الحجارة ويحرقون الإطارات - من جعل كاتماندو تتوقف فعليا بشكل تام خلال يومي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس. فعدم وجود الشرطة وتدخلها خلال احتجاجات آب/أغسطس يثير أسئلة خطيرة بشأن دورها في حفظ القانون والنظام.

باء - الاعتقال

٢٥ - وكما أُشير إلى ذلك أعلاه، فقد توقفت الاعتقالات المتصلة بالصراع بموجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية وكذا الاعتقالات السياسية بموجب قانون الأمن العام منذ وقف إطلاق النار. وكان الاستثناء الوحيد بموجب قانون الأمن العام هو الاعتقال الاحترازي لوزراء الداخلية والخارجية والاتصال السابقين ولمسؤولين سابقين آخرين في أيار/مايو. وانتقدت مفوضية حقوق الإنسان الحكومة الجديدة لاستخدامها التدابير التعسفية نفسها مثل التي كانت تستخدمها الحكومة السابقة في وقت يفترض أن تكون فيه بصدد وضع معايير جديدة. وقد أطلق سراح الثلاثة بأمر من المحكمة و لم يطبق قانون الأمن العام منذ ذلك الحين. وقدمت الحكومات تطمينات بأنه لن ''يساء استخدامه أثناء حفظ القانون والنظام''.

٢٦ - وقد أطلق سراح أغلب من يزعم أنهم من أعضاء أو متعاطفي الحزب الشيوعي الذين كانوا معتقلين بموجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية، لكن لا يزال آخرون معتقلين

بتهم جنائية يسري عليها القانون العادي. ووفقا للحكومة، أطلق سراح ١ ٠٨٢ من المعتقلين موجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية و ٦٩٢ من المعتقلين رهن الحبس الوقائي و ٣٩٠ رهن الحبس الاحتياطي. وأجرت مفوضية حقوق الإنسان استعراضا لقانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية من خلال استجواب ٣٣٦ من المعتقلين بموجب هذا القانون بشكل سري في خمسة من المراكز الخاضعة للإجراءات الأمنية المشددة في مقاطعات مورانغ وكاسكي وكاثماندو ودانغ وكانتشانبور. وأظهرت النتائج الأساسية انتهاكات خطيرة لسيادة القانون، من بينها توقيفات واعتقالات غير قانونية وتجاهل الضمانات الأساسية لأصول المحاكمات. وقد عُذب العديد منهم في ثكنات الجيش قبل نقلهم إلى السجن.

٢٧ - وتعكف مفوضية حقوق الإنسان حاليا على تقييم قانونية الاعتقال الحالي للمعتقلين السابقين بموجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية أو للمعتقلين الآخرين المرتبطين بالحزب الشيوعي النيبالي المحتجزين حاليا بجرائم جنائية عادية. كما أنها تدرس ما إذا كانوا قد اتهموا بجرائم من شأنها أن تعتبر انتهاكات للقانون الإنساني ولقانون حقوق الإنسان. ثم حالات قليلة أحداثا كانوا من بين حوالي ١٠٠ طفل تم توثيق اعتقالهم بموجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية سنة ٢٠٠٥.

٢٨ - ولا يزال قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية وقانون الأمن العام وغيرها من القوانين التي تعد خرقا لمعاهدات حقوق الإنسان تنتظر الاستعراض، بالرغم من النداءات الدولية والوطنية إلى إلغاءها أو تعديلها. كما يجعل استمرار غياب سجل اعتقال مركزي وطني يؤدي وظيفته بشكل كامل، بالرغم من إعلانات الحكومة بشأنه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر E/CN/2006/107، الفقرة ٢٧)، وكذا غياب حفظ دقيق ومستكمل للسجلات في العديد من السجون ومحطات الشرطة في أنحاء البلد، من الصعب رصد الحالة القانونية للمعتقلين وعمليات إطلاق سراحهم وتبقى قضايا لا تزال تحتاج إلى معالجة.

٢٩ - وعقب إطلاق سراح أغلب المعتقلين بموجب قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية، بدأ المعتقلون بتهم جرائم الحق العام في أنحاء البلد احتجاجات تدعو إلى العفو العام على جميع السجناء، بما في ذلك إضرابات عن الطعام وتخريب البنية التحتية للسجون. وأغلقت خمسة سجون نتيجة لذلك. فظروف الاعتقال غالبا مزدحمة جدا وغير ملائمة. وتواصل مفوضية حقوق الإنسان زياراتها الدورية لكفالة القيام بالتدخلات الملائمة لإدخال تحسينات في ظروف السجن.

٣٠ - ولم تقم مفوضية حقوق الإنسان بعد بتقييم منهجي لاعتقال الشرطة للمشتبه في ارتكابهم جرائم من حيث احترام حقوق الإنسان المكفولة للمعتقلين، بالرغم من أنه تم توثيق

حالات فردية لتعذيب وإساءة معاملة المشتبه في ارتكابهم جرائم من لأطفال والأحداث تحت حراسة الشرطة. كما شرعت مفوضية حقوق الإنسان في التحقيق في مزاعم عن الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة وحالتي وفاة رهن الحبس الاحتياطي في مرافق الاعتقال الوطنية.

جيم - الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحقوق الإنسان

٣١ - عقب مناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن قضايا حقوق الإنسان، نشرت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي بيانا يعلن الاحترام العام للقانون الإنساني الدولي ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان والالتزام بها. كما ألزمت الحزب الشيوعي بمواصلة تعاونه مع مفوضية حقوق الإنسان في نيبال.

٣٢ - وبعد إعلان وقف إطلاق النار، أنشأ الحزب الشيوعي النيبالي هياكل موازية، أبرزها ''محاكم الشعب''، في مقار المقاطعات والقرى التي لم يكن موجودا فيها من قبل. وعقب ''مذكرة توجيهية خاصة'' في ٣ تموز/يوليه من رئيس الحزب الشيوعي النيبالي، بوشبا كمال داهال المعروف ببراتشندا، أوقفت أغلب ''محاكم الشعب'' جلسات الاستماع للشكاوى في مقار المقاطعات، بما فيها كاتماندو، لكنها استمرت في المناطق الريفية وقريبا من مقار المقاطعات. وتتعلق العديد من الادعاءات بشأن اعتداءات قام بها الحزب الشيوعي النيبالي التي حققت فيها مفوضية حقوق الإنسان بأنشطة ''إنفاذ القانون'' و ''محاكم الشعب''.

٣٣ - ومن الأمور التي أثارت قلقا خاصا سلسلة من ثماني عمليات قتل عقب إجراءات لـ ''محاكم الشعب'' في المنطقة الوسطى في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦ نسبت بشكل مباشر لكوادر الحزب الشيوعي النيبالي أو بشكل غير مباشر من خلال تشجيعهم للقرويين. كان أغلب الضحايا متهمين بـ ''جرائم'' أو ''جنايات'' وكانوا على ما يبدو خاضعين لـ ''تحقيق'' يجريه الحزب الشيوعي النيبالي وقت قتلهم. وخلصت مفوضية حقوق الإنسان إلى أن كوادر الحزب شجعوا وشاركوا بشكل فاعل في هجمات القرويين التي أدت إلى مقتل ستة رجال في أربعة حوادث. وفي الحالتين الأخريين، قُتل الضحيتان وهو في الحبس الاحتياطي للحزب الشيوعي النيبالي. وبالرغم من أن الحزب أنكر في البداية المسؤولية، فقد قبل القادة المحليون للحزب في بعض الحالات المسؤولية منذ ذلك الحين. وقد توقف هذا النمط بعدما أعطت القيادة الوطنية للحزب الشيوعي تطمينات لمفوضية حقوق الإنسان بأن عمليات القتل تلك ليست سياسة الحزب، وبعد أن أعلنت المفوضية شواغلها علنا.

٣٤ - ومع ذلك، تحقق مفوضية حقوق الإنسان في خمس حالات وفاة جديدة أُبلغ عنها في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ - في مقاطعات إيلام وبانكي وباردیا ولامجونغ وتاناهون - نسبت إما للحزب الشيوعي النيبالي أو لكوادره السابقة. كما كانت

تحقق في خمسة حالات انتحار مزعومة لأفراد اختطفوا سابقا من قبل الحزب الشيوعي النيبالي. وتواصل مفوضية حقوق الإنسان الضغط من أجل إجراء تحقيقات تامة في جميع حالات الوفاة.

٣٥ - ومنذ إعلان وقف إطلاق النار، أكدت مفوضية حقوق الإنسان أن ما يقارب ٢٠٠ إبلاغا عن اختطافات يُزعم أن الحزب الشيوعي النيبالي قام بها، كان العديد منها في إطار أنشطة الحزب في مجال ''إنفاذ القانون'' عن طريق ''محاكم الشعب''. وقد أطلق سراح عدد كبير من الضحايا. ولا زال ينبغي توضيح حيثيات أخرى عديدة. وفي عدة حالات، أكدت مفوضية حقوق الإنسان مزاعم سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح، إما أثناء الاختطاف أو في الأسر. وشملت أسباب الاختطافات السرقة والقتل والاغتصاب وانتحال عضوية الحزب الشيوعي النيبالي لجمع ''التبرعات'' أو ''الضرائب''. وقد اتهم عدد من المختطفين بانتهاك بعض التقاليد الثقافية، غالبا من خلال التورط في ''علاقات جنسية غير شرعية''.

٣٦ - وكان من بين الضحايا أيضا أعضاء من ١٦ حزبا سياسيا على الأقل بالرغم من أن الاختطاف لم يكن مرتبطا بانتمائهم الحزبي بالضرورة. وذُكر أن أربعة عشر شخصا استُهدفوا بسبب انتمائهم للنظام السابق. وفي أربع حالات، زعم الحزب الشيوعي النيبالي أن المختطفين مخبرون يعملون للجيش. كان بعضهم أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي النيبالي واختطفوا لأسباب غير واضحة. وفي الوقت نفسه، قد يبدو أن بعض رجال الأعمال وغيرهم اختطفوا للضغط عليهم لأداء ''غرامات'' يبدو أنها تصل إلى الابتزاز.

٣٧ - وذُكر أن عددا كبيرا ممن اختطفوا كانوا متهمين بالعنف القائم على أساس الجنس. كما تدرس مفوضية حقوق الإنسان الطريقة التي تعامل بها ''محاكم الشعب'' ضحايا العنف الجنسي. وفي مجموعة من الحالات التي جرى التحقيق فيها في بداية ٢٠٠٦، أرغمت ''محاكم الشعب'' ضحايا من الإناث على تقديم روايات مفصلة عن العنف الذي ارتكب في حقهن أمام حشود كبيرة، وكذا في حضور مرتكبيها المزعومين.

٣٨ - في بداية الفترة التالية لوقف إطلاق النار، كانت العلاقة بين الإدارات المحلية للحكومة، بما فيها قوات الأمن، والحزب الشيوعي النيبالي تتميز بانعدام الثقة المتبادل. وبالرغم من أن العلاقة بين الحزب الشيوعي النيبالي والشرطة النيبالية تختلف بشكل كبير من مقاطعة إلى مقاطعة، فإن هذا الاتجاه الأولي في تطور. وكانت ثمة زيادة في عدد المشتبه فيهم الذين ألقى عليهم القبض الحزب الشيوعي النيبالي الذين يسلمون للشرطة النيبالية. وفي بعض

المقاطعات، عقدت اجتماعات بين الإدارات المحلية والحزب الشيوعي النيبالي لحل التوترات والصراعات المتصلة بأنشطة الحزب، بما فيها ما يتعلق بـ ''محاكم الشعب''.

٣٩ - وأعربت مفوضية حقوق الإنسان عن شواغل فيما يتعلق باستخدام ''محاكم الشعب'' بشكل مباشر من قبل الحزب الشيوعي النيبالي وبشكل علني، مشيرة إلى أن الاختطافات والتحقيقات المتصلة بها والعقوبات (عزل قسري في الغالب) لا توفر الحد الأدنى من ضمانات أصول المحاكمات والمحاكمة العادلة أو الحق في السلامة الجسدية، منتهكة بذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد دعت باستمرار الحزب الشيوعي إما إلى إطلاق جميع من يحتجزهم أو تسليمهم للشرطة. وسيكون تعزيز نظام إنفاذ القانون في الدولة وإدارة العدالة حاسما في إقناع السكان المحليين بأن سلطات الدولة قادرة على حفظ القانون والنظام وإقامة العدل.

٤٠ - كما تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن حالات فردية لاختطاف أطفال، غالبا بناء على اشتباه في التورط في جريمة. اختطف ثلاثون طفلا متهمين بالسرقة أو الاغتصاب أو القتل. وتراجعت عمليات الاختطاف الجماعية الكبيرة ربما لكون الحزب الشيوعي النيبالي يستطيع القيام بأنشطته علنا.

٤١ - ومع ذلك، لا تزال كوادر أو أعضاء المنظمة النقابية الطلابية للحزب الشيوعي النيبالي، اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، يأخذون الأطفال لفترات قصيرة ليشاركوا في التجمعات السياسية الجماهيرية. وفي كاتماندو، أُخذ آلاف الأطفال، في مناسبات عدة، من المدارس للمشاركة في برامج ينظمها اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال.

٤٢ - وبالرغم من وقف إطلاق النار، ذُكر أن عشرات الأطفال - بينهم بعض من لا يزيد عمرهم عن ١٢ سنة - جُندوا للمشاركة الفاعلة في أنشطة جيش التحرير الشعبي والميليشيات، في انتهاك للمبادئ الدولية. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم تلقي مثل هذه المزاعم من مقاطعات شتوان ودولاخا وغورخا وإيلام وناوالباراسي ونواكوت ورامتشاب وكاسكي وباغلانغ وكاتماندو. وفي جميع الحالات، أصر الحزب الشيوعي النيبالي أن التجنيد كان طوعيا.

٤٣ - وفي سياق عملية السلام، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بإدارة الأسلحة والعناصر المسلحة، يعد سحب الأطفال من القوات المسلحة ومن المجموعات المسلحة قضية أساسية. ويعول الحزب الشيوعي النيبالي على دعم الأطفال في أدوار متنوعة، من خلال المشاركة المباشرة أو الأنشطة التي تنظم عن طرق المجموعات الطلابية أو النسائية أو الثقافية وكذا

الميليشيات. ويجعل انعدام الوصول والنكران المنهجي للحزب الشيوعي النيبالي لتجنيد أو استخدام الأطفال من الصعب تقييم العدد المعني، وإن كان قدر أكبر من المعلومات بدأ يصبح متوافرا من خلال زيادة إمكانية الوصول إليهم. واعترفت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي، في اجتماع مع مفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف في ٢٤ آب/أغسطس، أن هناك آلافا من الأطفال في الحزب الشيوعي النيبالي لـ ''دواعي جيدة''. كما وافق الحزب على إيفاد وكالات حماية الأطفال لبعثات تقييم لأول مرة.

٤٤ - استمرت مفوضية حقوق الإنسان في تلقي العديد من التقارير بأن أعضاء الحزب الشيوعي النيبالي يأخذون ''ضرائب'' أو ''تبرعات'' من الطوائف ومسؤولي الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمدارس ورجال الأعمال والمعلمين. وكانت مفوضية حقوق الإنسان قلقة على نحو خاص عندما كان الأشخاص يختطفون أو يهددون بالاختطاف إذا رفضوا الأداء. وفي الحالات التي لم يكن فيها هناك تهديد صريح وكان يبدو أن الأشخاص يمتثلون ويدفعون ''التبرعات'' و ''الضرائب'' دون سؤال، كثيرا ما كان التهديد ضمنيا بالنظر إلى أنماط الاعتداءات في حالات أخرى. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدمت مفوضية حقوق الإنسان تقريرا عن شواغلها للحزب الشيوعي النيبالي، داعية إياه إلى كفالة الامتثال التام للمذكرات التوجيهية للقيادة في ٢ أيلول/سبتمبر بوقف الاختطافات والقتل والضرب والتبرعات القسرية.

دال - الاعتداءات التي تقوم بها جماعات مسلحة أخرى

٤٥ - في الشهور التي أعقبت الحركة الاحتجاجية لنيسان/أبريل، تلقت مفوضية حقوق الإنسان مزيدا من التقارير عن أعمال قتل واختطاف تنسب لجماعة مسلحة غير قانونية في مقاطعات تيراي في المنطقة الشرقية، تعرف بالجبهة الديمقراطية لتحرير تيراي. تدعو الجبهة إلى الكفاح المسلح من أجل تقرير مصير طائفة ماديسي التي كانت مهمشة تقليديا في المجتمع النيبالي. (يمثل الماديسي الذين ينحدرون من سهول تيراي نسبة مئوية هامة من السكان، والعديد منهم من الشعوب الأصلية وطائفة الداليت). وبلغت الانتهاكات ذروتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس، مع اختطاف الجبهة الديمقراطية لتحرير تيراي لاثنين من موظفي الجمارك التابعين للحكومة وقتلها لعدة كوادر من الحزب الشيوعي النيبالي.

٤٦ - ومع استثناءات قليلة، لم تحقق الشرطة أو تتدخل لمنع أعمال العنف ذات الصلة بالجبهة الديمقراطية لتحرير تيراي أو أعمال الانتقام التي يقوم بها الحزب الشيوعي النيبالي. وقد أدى غياب إنفاذ القانون إلى استمرار عمليات القتل والاختطاف الانتقامية، مما يوجد

مناخا من الخوف وانعدام الاطمئنان، ولا سيما في أنحاء المقاطعتين الشرقيتين سابتاري وسيحارا حيث تنشط الجبهة الديمقراطية كثيرا.

٤٧ - كما أن مقاطعات تيراي في المنطقة الغربية بدورها مناطق حيث يحتمل أن تستمر الأعمال العدائية بين ''جماعات الانتقام'' غير القانونية والحزب الشيوعي النيبالي والسلطات الحكومية - بالرغم من أن هناك تفاوتا محليا هاما فيما يتعلق بكثافة ومدى تكرار الاعتداءات المزعومة (انظر أيضا E/CN/2006/107، الفقرات ٥٩-٦١). وفي مقاطعة كابيلباستو، تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن توترات بين جماعات الانتقام والحزب الشيوعي النيبالي، وأعمال عنف وابتزاز من كلتا الجماعتين ضد الطوائف المحلية. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قتل طفل عمره ثلاث سنوات وأصيب آخران بجروح بالغة، ذكر أنه بفعل أعضاء مجموعة للأمن الأهل انتقاما لوالدهم، عضو الحزب الشيوعي النيبالي. وفي مقاطعة نوالباراسي، كانت ثمة مؤشرات بأن أعضاء جماعات الانتقام يسلمون الأسلحة ويسلمون أنفسهم مباشرة للحزب الشيوعي النيبالي، بدلا من السلطات الحكومية، بالرغم من أنه كانت ثمة جهود للوساطة بين جميع الأطراف. وكما في شرق تيراي، لا ترغب الشرطة في التحقيق أو التدخل لمنع أعمال العنف التي تتورط فيها الجماعات المسلحة غير القانونية والحزب الشيوعي النيبالي.

٤٨ - ويصعب تقييم مدى التهديد الذي تمثله هذه المجموعات. فهي في هذه المرحلة متمركزة محليا، لكن قضية مطالبات الماديسي بالمواطنة في حد ذاتها، وكذا غياب أعمال الدولة لإنفاذ القانون، تخلف فراغا تملأه هذه المجموعات بسهولة.

رابعا - المساءلة

٤٩ - أصبحت العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن الانتهاكات السابقة، إحدى المسائل الرئيسية المطروحة للنقاش في سياق عملية السلام. ويعد أقارب مئات من الأشخاص الذين اختفوا أثناء احتجازهم من قبل قوات الأمن على مدى الصراع المسلح، وضحايا الانتهاكات التي ارتكبها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) (الحزب الشيوعي)، وأقارب أفراد الشرطة النيبالية الذين قتلوا خلال الصراع، من بين الفئات المختلفة التي تسعى لكسب التأييد من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام لمطالبهم بإظهار الحقيقة، وإقرار العدالة، والحصول على التعويض. ولكن لا يبدو أن أيا من الطرفين يولي هذه المسألة اهتماما يُذكر.

٥٠ - ففور توليها السلطة، عينت الحكومة الجديدة لجنة تحقيق رفيعة المستوى تتألف من ٥ أعضاء برئاسة قاضي المحكمة العليا السابق كريشنا جانغ رايامـاجهي من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وحالات إساءة استغلال أموال الدولة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥،

بما في ذلك ما ارتكب منها خلال احتجاجات نيسان/أبريل. وأمدت المفوضية لجنة التحقيق الرفيعة المستوى بورقة عن المعايير الدولية المتعلقة بهذا النوع من لجان التحقيق التي تضطلع بولاية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر، سلمت المفوضية تقريرا من ٨٠ صفحة يضم استنتاجاتها فيما يخص استخدام قوات الأمن المفرط للقوة أثناء مظاهرات نيسان/أبريل. ودون انتظار استنتاجات لجنة التحقيق وتوصياتها، شرعت الحكومة في تقديم مدفوعات على سبيل الهبة لأقارب الأشخاص الذين ماتوا خلال الاحتجاجات وللآلاف الذين أصيبوا.

٥١ - وتعد كفالة المساءلة عن مئات من حالات الاختفاء التي حدثت على يد كل من قوات الأمن والحزب الشيوعي، شاغلا رئيسيا للمفوضية. وتُلزم مدونة قواعد السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار كلا الطرفين بالإعلان عن أماكن المواطنين المختفين ''في أقرب وقت''. وينص مشروع اتفاق حقوق الإنسان على إعلان كلا الطرفين عن حالة كل فرد يُزعم اختفاؤه ووجوده في الأسر، وتقديمهما معلومات لأفراد أسرهم ومستشاريهم القانونيين وغيرهم من الأشخاص المأذون لهم. وينص مشروع اتفاق وقف إطلاق النار على إبلاغ كلا الطرفين عائلات الأشخاص الذين اختفوا وقتلوا خلال الصراع عن مكان قتلهم أو دفنهم أو حرق جثثهم في غضون ٣٠ يوما من دخول الاتفاق حيز النفاذ. كما ينص مشروع وقف إطلاق النار كذلك على ''التزام الطرفين بالوصول إلى حقيقة الحوادث التي جرت وقت الحرب والتوصل إلى حلول مختلفة لاستعادة الأوضاع الطبيعية''. إلا أن الغموض يكتنف حتى الآن أية آلية لإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة، كما لم يلتزم الطرفان بكفالة العدالة والتعويضات لجميع ضحايا الصراع وعائلاتهم.

٥٢ - ولم ترد الحكومة بعد على العديد من المطالبات بكفالة العدالة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المرحلة الانتقالية. ولم يُنفذ حتى الآن توجيه اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية وحقوق الإنسان للحكومة في ٢٥ تموز/يوليه بتشكيل ''لجنة كاملة الصلاحيات لحل مسألة حالات الاختفاء بشكل نهائي''. ووفقا للتوجيه، يتعين أن تتألف لجنة التحقيق من برلمانيين، وأعضاء من المجتمع المدني، ومدافعين عن حقوق الإنسان، كما ينبغي منحها سلطة التحقيق في أعمال الجيش النيبالي، وتحديد المرتكبين والتوصية بالعقوبة لمن تثبت إدانتهم.

٥٣ - وحتى أيلول/سبتمبر لم تتلق المفوضية أي رد خطي من الحكومة على تقرير قدمته في أواخر أيار/مايو يوثق حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء لما لا يقل عن ٤٩ شخصا احتجزتهم كتيبة بايرابنات في مهاراجغونج، كاتماندو، في أواخر عام

٢٠٠٣ وأوائل ٢٠٠٤. وأشار الجيش النيبالي إلى قيامه بالتحقيق في هذه الحالات وقدم معلومات عن بضعة أشخاص. وأكدت المفوضية إطلاق سراح اثنين من المحتجزين وتسليم جثمان آخر إلى عائلته. إلا أن المفوضية وجدت في حالة أخرى أدلة تناقض مزاعم الجيش النيبالي بأن الضحية مات في انفجار قنبلة. ولا تعتبر المفوضية أن تحقيقات الجيش النيبالي تتسم بالشفافية أو النزاهة، وهي تواصل الضغط من أجل قيام لجنة مستقلة بالتحقيق في جميع هذه الحالات.

٥٤ - والهيئة الوحيدة التي أُنشئت للنظر في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان هي لجنة معنية بحالات الاختفاء تتألف من شخص واحد، أُنشئت في وزارة الداخلية في أوائل شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقدم هذا الشخص استنتاجاته الأولية إلى لجنة مجلس النواب في ٢٥ تموز/يوليه، زاعما إثبات مصير أو مكان أكثر من ١٠٠ شخص من المختفين بكونهم ''أُطلق سراحهم'' أو ''قتلوا وسط تراشق النيران'' وفقا للمعلومات المقدمة من قوات الأمن. ولا يزال مصير أشخاص آخرين، يبلغ عددهم ٦٠١ مجهولا. ولكنه ذكر افتقاره إلى القدرة على إجراء التحقيقات، كما لم يقدم تقريرا نهائيا بعد إلى وزير الداخلية.

٥٥ - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، قدمت المفوضية لقوات الأمن المعنية ٤٥٠ حالة اختفاء سابقة، بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه البالغ عددها ٤٩ حالة (الفقرة ٥٣). كما قُدمت جميع الحالات إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

٥٦ - كما يعد تعزيز الإطار القانوني لتدعيم المساءلة عن أية انتهاكات تحدث في المستقبل من المسائل التي يتعين تناولها. وكما ذُكر أعلاه، قدمت المفوضية إلى لجنة الصياغة توصيات تتعلق بالإفلات من العقاب. وأبرزت المفوضية، في رسالة وجهتها إلى رئيس مجلس النواب في آب/أغسطس، شواغل رئيسية تتعلق بأحكام مشروع قانون خاص بالجيش مطروح أمام مجلس النواب، فيما يخص الولاية القضائية عن انتهاكات خطيرة ارتكبها الجيش. وأوصت المفوضية بالتصديق المبكر على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأصدر مجلس النواب في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ توجيها يأمر الحكومة بالتوقيع الفوري على نظام روما الأساسي، إلا أن عملية التصديق لا تزال في مراحلها الأولى.

٥٧ - ومنذ وقف إطلاق النار، أصبحت عائلات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة أكثر استعدادا لتقديم شكاوى (بلاغات) للشرطة من أجل فتح تحقيقات جنائية. وتقوم المفوضية برصد ١٧ حالة أُبلغت الشرطة عنها وتتعلق بانتهاكات سابقة لحقوق

الإنسان في شتى أنحاء البلد. وكلها معطلة بسبب انعدام الإرادة السياسية والمؤسسية، وبسبب عوائق قانونية حقيقية أو متصورة.

٥٨ - ودفعت الشرطة في بعض الحالات بأن عدم مضيها في التحقيقات الجنائية يرجع إلى وجود تحقيق مستقل أو برلماني جار. فعلى سبيل المثال، تمتنع الشرطة في بلباري، بمقاطعة مورانغ، عن بدء تحقيق فيما يُزعم من اغتصاب امرأة وقتلها، ومقتل ٦ متظاهرين لاحقا في أواخر نيسان/أبريل على يد الجيش النيبالي، وذلك حتى تُصدر لجنة تحقيق برلمانية تقريرها وتتلقى الشرطة إذنا من الحكومة.

٥٩ - وفي حالة ماينا سونوار، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما ماتت في غضون ساعات من اعتقالها من قبل الجيش النيبالي عام ٢٠٠٤، قامت الشرطة النيبالية أخيرا بزيارة مركز تدريب بيرندرا لعمليات السلام التابع للجيش النيبالي في بانشكال في حزيران/يونيه، من أجل الحصول على معلومات تتعلق بوفاة الفتاة ولتأمين الموقع الذي يعتقد أن رفاتها مدفونة فيه. لكن العملية تعطلت تماما منذ ذلك الحين بسبب تحدي الجيش النيبالي لولاية الشرطة، وحالات التأخير الممتدة في استجابة السلطات لطلب الشرطة النيبالية للمشورة القانونية عن إمكانية المضي قدما في التحقيق. وتواصل المفوضية الدعوة لإجراء تحقيق مستقل، وعرضت تيسير التماس مساعدة خبراء دوليين في الطب الشرعي في استخراج الرفات في هذه الحالة وغيرها.

٦٠ - ولا يقتصر إحجام السلطات عن المضي قدما في التحقيقات الجنائية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة على الحالات المتعلقة بالجيش النيبالي. ففي مقاطعة دانوشا، قُدم بلاغ للشرطة في تموز/يوليه يتعلق باختفاء ٥ طلبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ترد فيه أسماء ضباط في الشرطة والمسؤول الإداري المحلي في ذلك الحين بوصفهم المشتبه فيهم الرئيسيين. وبينما تم تأمين موقع الدفن المزعوم، أُفيد بعدم اتخاذ خطوات أخرى على صعيد التحقيق، على الرغم من الضغوط المبذولة من الأقارب، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والمفوضية، ورغم ادعاءات الحكومة بإصدارها ''توجيهات صارمة'' بالمضي قدما.

٦١ - ولا يزال دور السلطة القضائية محدودا للغاية حتى تاريخه في تطبيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. إذ ظل العديد من التماسات أوامر الإحضار المتعلقة بحالات الاختفاء طويلة الأجل عالقة أمام المحكمة العليا لسنوات عدة. كما أن الأوامر القضائية المقدمة منذ بداية عملية السلام، والتي يسعى فيها الملتمسون إلى تدخل المحاكم لدفع السلطات المعنية إلى بدء تحقيقات أو صرف تعويضات أو تقديم معلومات، لا تزال عالقة.

وردت المحكمة العليا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ دعويين قضائيتين بإهانة المحكمة رفعتهما عائلات المختفين ضد ضباط كبار في الجيش النيبالي لتقديمهم معلومات مضللة عن أماكن الأشخاص المختفين. لكن المحكمة العليا أمرت للمرة الأولى في ٢٨ آب/أغسطس بإنشاء ''لجنة تحقيق كاملة الصلاحيات'' للتحقيق في اختفاء محام واثنين من الطلبة بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢، على التوالي.

٦٢ - وبالإضافة إلى الدعوة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدولة، تحث المفوضية الحزب الشيوعي على تحمل مسؤولية الانتهاكات التي ارتكبها أعضاؤه. وكما ذُكر أعلاه، أعربت المفوضية عن القلق فيما يتعلق بسلسلة من عمليات القتل في المنطقة الوسطى، أسفرت عن مقتل ٨ أشخاص في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلى الرغم من التأكيدات بقيام الحزب الشيوعي بالتحقيق في حالات القتل هذه ومعاقبة من تثبت إدانته، لم تتلق المفوضية حتى أواخر آب/أغسطس أية معلومات تتعلق باتخاذ أي إجراء، وذلك رغم قبول قادة الحزب الشيوعي المحليين تحمل المسؤولية في بعض الحالات.

٦٣ - وكررت المفوضية إثارة شواغلها مع الحزب الشيوعي فيما يخص أكثر من ١٥٠ حالة اختطاف أُبلغ عنها خلال فترة الصراع، حيث لا يزال مصير أو مكان المختطفين مجهولا. ويعتقد أن من بينهم عشرات من البرلمانيين أعضاء الأحزاب السياسية، والمعلمين، وأفراد قوات الأمن، ومرشدين مزعومين.

٦٤ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حثت المفوضية الحزب الشيوعي على وضع آلية على الصعيد الوطني للإشراف على التحقيقات الداخلية في مزاعم ارتكاب كوادره انتهاكات، من أجل كفالة أن تكون هذه التحقيقات نزيهة وكاملة، وألا تسفر عن المزيد من الانتهاكات. كما أوضحت المفوضية موقفها بأن هذه ''التحقيقات الداخلية'' لا يمكن أن تحل محل التحقيقات المستقلة والملاحقات القضائية في محكمة مدنية تابعة للدولة.

٦٥ - ونوهت المفوضية باهتمام خاص إلى أنه على الرغم من تصريح القيادة باتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن الهجوم على الحافلة العامة في مادي، بمقاطعة شيتوان عام ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ٣٧ من الوثيقة A/60/359)، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٥ من المدنيين وأفراد قوات الأمن، فإن بعضهم أُطلق سراحه بعد ''أن قضوا أحكاما'' تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر، على ما يبدو، من ''العقوبة التقويمية''.

خامسا – التشريد الداخلي

٦٦ – حتى وقف إطلاق النار، كان التشريد الداخلي القسري ناجما عما ارتكبه كلا الجانبين من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إبان الصراع. وقد أدى التجنيد القسري، وعمليات الابتزاز، والتهديدات الحقيقية بارتكاب انتهاكات أخرى ضد المدنيين ذوي الانتماءات السياسية، والجماعات المهنية الضعيفة، ومن يُعتقد بتعاونهم مع أي من جانبي الصراع، إلى تشريد ممتد لسكان المناطق الريفية إلى مقار المقاطعات ومن المقاطعات الجبلية إلى منطقة تيراي والهند وما أبعد من ذلك.

٦٧ – ومنذ وقف إطلاق النار، انتهى إلى حد بعيد التشريد الداخلي القسري. وثمة عمليات تشرد محدودة تسببت فيها حملات الابتزاز من جانب الحزب الشيوعي المادي وأنشطة ''إنفاذ القانون''، ولكن كثيرا من المشردين داخليا يستكشفون الآن إمكانيات العودة. أما العودة الفعلية فما زالت ضيقة النطاق حتى الآن. ولكنها تتزايد باطراد، وتتحدد سرعة خطاها تبعا للتقدم المحرز في عملية السلام، ودرجة تقبل كوادر الحزب الشيوعي الماوي المحلية للعائدين.

٦٨ – وقد تعهدت القيادة المركزية للحزب الشيوعي الماوي – في بياناتها والاتفاقات التي أبرمتها – بتأمين عودة المشردين داخليا وبرد أراضيهم وأملاكهم المصادرة إليهم. وهذا التعهد تكرر في مرات كثيرة من جانب قادة الأقاليم إلا أن القادة المحليين على مستوى لجان تنمية القرى، حيث يصل معظم العائدين، لم يتمسكوا بهذا التعهد. وتتحكم كوادر الحزب الشيوعي الماوي المحلية فعليا، في بعض المناطق، في تقرير من يحق له العودة وتفرض شروطا للعودة، بما في ذلك تقديم مدفوعات و/أو تقديم اعتذار علني عن ''الأخطاء'' المزعومة التي ارتكبها المشردون داخليا. وفي مناطق أخرى، جرى الترحيب بالمشردين داخليا العائدين دون قيد أو شرط من جانب الحزب الشيوعي الماوي، وأعيدت لهم ممتلكاتهم. ومع تزايد حركة العودة التلقائية والعودة التي تيسرها المنظمات غير الحكومية، تتولى المفوضية رصد حركات العودة، وتقوم بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإقناع الحزب الشيوعي الماوي، على المستوى القيادي والمستوى المحلي، بكفالة احترام التعهدات الرسمية على المستوى المحلي بالعودة المأمونة والكريمة للعائدين.

٦٩ – وحتى الآن لم تستجب الحكومة ذاتها لرغبة المشردين داخليا في العودة، ولم تنظر حتى الآن في العروض التي طرحتها الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني أو في النداءات التي وجهتها بوضع سياسة شاملة وخطة محددة للعودة. وقد أدرجت وزارة المالية في ميزانيتها لعام ٢٠٠٧، دعما نقديا محدودا لإعادة المشردين داخليا وغيرهم من ضحايا الصراع، ولكن

لم توضع أي خطة حتى الآن لتلبية الاحتياجات الخاصة بمساعدة وحماية المشردين العائدين. وتتيح هذه الثغرة لمعظم المسؤولين على مستوى المقاطعة أن يلتزموا جانب السلبية فيما يتعلق بالتخطيط والدعم لعمليات العودة المحلية. ونظرا لتقاعس الدولة، فإن هذه المسؤولية تتحملها في الغالب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بتمويل محدود من المنظمات غير الحكومية الدولية.

٧٠ - وليس من المحتمل أن يعود المشردون داخليا في نيبال فورا وبأعداد كبيرة، وإنما قد يعودون تدريجيا وبصورة فردية (أو في جماعات صغيرة). ومن ثم يمكن تحقيق العودة المأمونة غير المنقطعة - التي من شأنها تدعيم السلام والمصالحة بشكل فعال. غير أن التحديات السالفة الذكر ينبغي أن تواجه على وجه السرعة: فالحكومة عليها أن تضع خطة محددة شاملة للعودة تُدعم تقنيا وماليا من جانب المجتمع الدولي. والحزب الشيوعي الماوي ينبغي أن يضمن امتثال كوادره المحلية لتعهداته المتعلقة بعودة المشردين داخليا.

سادسا - الاستبعاد/التهميش الاجتماعي

٧١ - يشكل التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية والعرق ونوع الجنس مشكلة طال أمدها تتعلق بحقوق الإنسان وتنطوي على آثار خطيرة على الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وقد عانت طوائف كثيرة مهمشة فوق طاقتها أثناء الصراع المسلح. كما شاركت هذه الطوائف في جميع أنحاء البلد بنشاط في حركة الاحتجاج التي شهدها شهر نيسان/أبريل.

٧٢ - وأجرت المفوضية مشاورات موسعة مع ممثلين عن طائفة الداليت وطوائف الشعوب الأصلية، وطائفة الماديسي ومنظمات الأقليات الجنسية، إلى جانب الجماعات النسائية، وذلك بغية التعرف بشكل أفضل على شواغلهم المتعلقة بحقوق الإنسان وكيفية معالجتها. ونُظمت حلقات عمل مع منظمات الداليت بشأن مسألة إمكانية اللجوء إلى القضاء، ومع نساء من طائفة الثارو لزيادة الارتباط بين المفوضية وبين هذه الطائفة. ويرى كثير من هذه الجماعات أن عملية الانتقال السياسي تشكل منعطفا حاسما في خضم صراعها من أجل نيل حقوقها وشغل مكانة في المجتمع على قدم المساواة مع غيرها من الجماعات.

٧٣ - وما برح تمثيل الجماعات المهمشة في عملية السلام مشكلة لم تعالج إلا جزئيا. وكما أشير سلفا، فإن النساء ومندوب عن طائفة الداليت لم ينضموا إلى لجنة الصياغة إلا بعد حركة الاحتجاج. ولا تضم لجنة الرصد الوطنية في عضويتها من النساء سوى امرأتين ولا يضم فريقا المحادثات التابعان للحكومة والحزب الشيوعي الماوي أي نساء.

٧٤ - وقد أصبح صوت طوائف الداليت والشعوب الأصلية والماديسي مسموعا بشكل أوضح لضمان الاهتمام بمطالبهم السياسية المستندة إلى حقوقهم في عملية الانتقال ونظمت الجماعات النسائية مظاهرات ضمت ''الكمايا'' السابقين (العاملين السابقين بالسخرة) والأقليات الجنسية، إلى جانب غيرهم من الفئات. وفي منطقة تيراي، اتخذ موضوع منح الجنسية لأكثر من أربعة ملايين شخص من طائفة الماديسي صورة علنية أكثر من ذي قبل. ومشكلة الجنسية هي إحدى المسائل التي أثارتها المفوضية في لجنة الصياغة، علاوة على الحاجة إلى توسيع نطاق منع التمييز لكي يشمل المنع، في جملة أمور، الأصل العرقي أو الاجتماعي، وتوسيع نطاق الحق في المساواة أمام القانون الذي لا ينطبق حاليا على غير المواطنين. وقام مجلس الوزراء بعرض قانون الجنسية على مجلس النواب في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفقا للإعلان الصادر عن المجلس في ٨ أيار/مايو، الذي سيمنح لأول مرة حق الحصول على الجنسية على أساس النسب للأم. كما أُعلن أن القانون سيمنح الجنسية للأشخاص الذين يمكنهم أن يثبتوا إقامتهم الدائمة في نيبال منذ عام ١٩٩٠.

٧٥ - وأعلن مجلس الوزراء أيضا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ عن تخصيص ٤٥ في المائة من وظائف الخدمة المدنية للداليت والماديسي وغيرهما من الطوائف العرقية، علاوة على النساء. وأبلغت الحكومة المفوضية أن ٣٣ في المائة من تلك الوظائف مخصصة للنساء.

٧٦ - واحتدم النقاش حول المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الانتهاكات الموجهة للنساء والفتيات، رغم أن الخوف من اللجوء إلى عمليات انتقامية أو زيادة استهداف الضحايا ما زال يعوق الإبلاغ، خاصة بين أشد الطوائف ضعفا. وسجلت المفوضية ادعاءات بوقوع حوادث عنف بسبب نوع الجنس إجماليها ١٠٨ حوادث في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٦، وعرضت المفوضية بعضها على السلطات المحلية. ولم تُبلغ الشرطة إلا عن بضعة حالات. وليس لدى النساء سوى بصيص من الأمل في الحصول على العدالة. وهناك حاجة لوجود هيئات للرصد يمكنها، بالتعاون مع شركاء تنفيذيين، توفير الدعم للضحايا، والتحقيق أيضا في العنف الجنسي الذي يقع على المرأة أو الفتاة، والتوصل إلى حلول.

٧٧ - ويشكل موضوع الاندماج الاجتماعي والمساواة الاعتبار الأساسي في مساندة كثير من الناس لعملية التحول السياسي. وما لم تعالج تلك الشواغل فثمة خطر يهدد بتعميق الانقسامات الاجتماعية واندلاع المزيد من أعمال العنف. ويشكل التغيير الحقيقي والمستمر، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الفئات المهمشة تقليديا وحقها في التمتع بتلك الحقوق، العامل الأساسي في بناء نظام ديمقراطي مستقر ومستدام أثناء عملية التحول. وتتسم عملية الاقتراع

المقررة لانتخاب جمعية تأسيسية بأهمية حاسمة، بما في ذلك موضوع حق التصويت واختيار المرشحين والتمثيل في الجمعية التأسيسية.

سابعا – خاتمة

٧٨ – منذ آخر تقرير قدم للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، طرأ تحسن كبير على حالة حقوق الإنسان في نيبال. فقد اعترفت الحكومة والحزب الشيوعي الماوي في اتفاقاتهما بأن حقوق الإنسان هي العنصر الجوهري في عملية السلام. وقد صاغ المجتمع المدني، بمعناه الأوسع، كثيرا من مطالبه على أساس من حقوق الإنسان وثمة توقعات بأن تحمل عملية السلام حلولا لمشاكل حقوق الإنسان التي طال أمدها، وخاصة مشكلة التمييز العميقة الجذور، وللتحيز وإساءة معاملة الفئات المهمشة، علاوة على التفاوت الاقتصادي.

٧٩ – وما برح التحسن الحالي في حالة حقوق الإنسان هشا، حيث يهدد أي انتكاس تتعرض له عملية السلام باحتمال تعرض حقوق الإنسان لآثار سلبية مدمرة. ومن الضروري للغاية أن يلتزم أصحاب المصلحة كافة بعملية السلام والتصدي للمشاكل المتصلة بحقوق الإنسان في كل مرحلة، وذلك لضمان استدامة السلام المقترن بالعدل. وهناك تحديات كثيرة لا تزال مستمرة، وأكبرها مشكلة إنفاذ القانون وإقامة العدل. والعنف السائد حاليا في أجهزة إنفاذ القانون (بل وعدم وجودها في كثير من الأماكن) وقدرتها أو إرادتها المحدودة على صون القانون والنظام وحماية السكان المدنيين من الضعف، والدعم الحكومي المحدود، ومقاومة الحزب الشيوعي الماوي، من شأنها كلها أن تسهل ظهور عناصر راغبة في تقويض عملية السلام، ما لم تعالج هذه المشاكل على وجه السرعة. وسيكون تعزيز إنفاذ القانون وسلطة القضاء أمرا جوهريا لضمان تنظيم عملية انتخاب الجمعية التأسيسية في مراحلها الأولى دون خوف أو ترويع أو ارتكاب انتهاكات أشد خطرا. ويتعين على الأطراف أيضا، في هذا السياق، الاعتراف بمطالب الفئات المهمشة بأن يكون لها تمثيل مناسب.

٨٠ – وينبغي أن تحتل محاسبة المسؤولين عن العنف وانتهاك حقوق الإنسان، ومن ثم إنهاء مناخ الإفلات من العقاب السائد حاليا، مكان الأولوية على مستوى الدولة والحزب الشيوعي الماوي. فقد أضيرت حياة مئات الآلاف من جراء الصراع، وما زال الكثيرون يعانون من آثاره، ممن فقدوا أعزاء لديهم، وممن تأثروا نتيجة للتعذيب والاعتقال، وممن بترت أطرافهم بسبب القنابل والمتفجرات المصنوعة يدويا، وممن تشردوا وواجهوا المصاعب الاقتصادية، وممن عانوا من الصدمة النفسية الناجمة عن الصراع. فعملية السلام

تفتح باب الأمل أمام الإنعاش، ولكن يقع على عاتق أطراف الصراع مهمة ترجمة تعهداتهم المكتوبة بمراعاة حقوق الإنسان إلى عمل فعال ودائم. ومفوضية حقوق الإنسان على استعداد لتقديم المساعدة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان المتصلة بعملية السلام.